الإستراتيجية النفطية الأمريكية الجديدة وتأثيراتها على منظمة الأوبك

محمد كريم خيدر

أستاذ مساعد بقسم الدراسات الإستراتيجية والدولية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر

مقدمة

تعتمد الصناعة الغربية في مجملها على النفط وهي بحاجة إلى كميات ضخمة منه، لذا يترتب عليها تأمين إمداداتها من النفط بصفة مستمرة وبأفضل الأسعار، ولا يتحقق لها هذا الأمر إلا إذا استطاعت إبعاد المخاطر والتهديدات التي تحول دون وصول النفط إلى موانئها، وعلى هذا الأساس أقامت هذه الدول استراتيجية نفطية تضمن لها تحقيق هذا الهدف، فهي لا تقتصد في بذل أي جهد ولا تستبعد فيه استعمال أو انتهاج أية وسيلة للوصول إلى النفط ولو وصل بها الأمر إلى استعمال القوة العسكرية كمنفذ أخير، كما رأينا ذلك في مرات عديدة خاصة خلال العشرية الأخيرة، إذ أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب ضد مجموعة من الدول النفطية لأسباب تزعم فيها العمل من أجل تكريس الأمن والسلم الدوليين ودمقرطة هذه الدول التي تسميها بالمارقة، إلا أن السبب الحقيقي وليس الوحيد هو النفط، بل أحيانا يكون أهمها، وهذا ما جاء على لسان العديد من الشخصيات الغربية وخاصة الأمريكية منها، التي تعتبر وقف إمدادها بالنفط تهديدا لأمنها القومي ومصالحها الحيوية، فعندما ظهر الرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر على شاشات التلفزيون في منتصف عام 1977 كي يقدم برنامجه لترشيد استهلاك الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية، أعلن بصراحة قائلا: "تهددنا كارثة قومية في المستقبل القريب، إن أزمة الطاقة لم تقهرنا بعد ولكنها ستقهرنا حتما إذا لم نتخذ التدابير على الفور..."، عندما برز إلى الوجود تهديد توقف الإمدادات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية من النفط، ما جعلها في فترة تلوح بالتهديد إلى احتلال منابع النفط بالقوة[1]، وهذا ما آل إليه العالم اليوم. وبالتالي يتبادر إلى الذهن سؤال مهم هو: هل على منظمة الأوبك الاستسلام للأمر الواقع في ظل سيطرة أمريكا وحلفائها الغربيين على منابع النفط في العالم، أم عليها المواجهة رغم صعوبة التحديات؟

أولا: تبعية القرار النفطي في السوق النفطية الدولية قبل نهاية الحرب الباردة

قبل التطرق إلى التحوّلات الدولية الجديدة التي مست عالم النفط سوف نفصل قليلا فيما يتعلق بواقع العلاقات السياسية الدولية النفطية في المرحلة التي سبقت حدوث هذه التحوّلات ومعها بروز رهانات نفطية جديدة، وهذا حتى نتمكن من إظهار التغيرات الطارئة على النظام النفطي الدولي في المرحلة التي جاءت بعدها والتي اتسمت بحدوث تحوّلات غيّرت مجرى المسرح السياسي العالمي بصفة كبيرة، ترتب عنها تحوّل وتطور في الاستراتيجيات النفطية الدولية مع بقاء الخطوط العريضة لهذه الاستراتيجية على حالها.

---

(1)- محمد الرميحي، **النفط والعلاقات الدولية: وجهة نظر عربية**، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1982، (سلسلة عالم المعرفة؛ 52)، ص236.

إن امتلاك الدول لبعض المواد الأولية خاصة الاستراتيجية منها كالنفط قد يكون أمرا مقبولا، لكن أن تعمل هذه الدول على فرض واقعٍ جديدٍ نظرا لامتلاكها هذه المواد فهذا أمرا غير مسبوق في المسرح السياسي العالمي، فحقيقة أن أقطارا من العالم الثالث تملك مادة أولية يحتاجها العالم المصنع وتستطيع من خلالها دون قوة عسكرية أو سياسية تحقيق مصالحها ولو جزئيا في إطار تنظيم ناجح تواجه به العالم الصناعي القوي عسكريا وتهدد من خلاله مصالحه الاقتصادية، بالنظر إلى أن الدول الغربية في مجملها وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية في تبعية نفطية كبيرة لدول الأوبك وبالخصوص الشرق أوسطية منها، مما يشكل خطرا كبيرا على المصالح الحيوية للغرب في حال توّحد كلمة هذه المجموعة من الدول النامية أو انتهاجها لسياسة معادية اتجاه العالم الغربي. هذا الواقع يعني تغييرا في علاقات القوة ويعني أكثر أن نجاح هذه المجموعة من دول العالم الثالث يمكن أن يقود إلى قيام مجموعات أخرى من الدول النامية تكون مصدرة لسلعة أولية ما بنفس التنظيم لأهداف سياسية واقتصادية[1].

هذا التخوّف هو الذي دفع الأقطار الغربية المستهلكة للنفط والتي كانت لها مصلحة مباشرة في استمرار هيمنتها على كل أو بعض الأقطار المصدرة للنفط حتى تتحكم في كميات الإنتاج وفي الأسعار بما يلاءم مصالحها الاقتصادية والسياسية، إلى العمل بقوة على إضعاف منظمة الأوبك وإثارة الخلافات والانقسامات بين أعضائها، وذلك من خلال خلق مجموعة من المشكلات السياسية والحدودية والعسكرية فيما بينها[2]. ولقد ساعد الدول الصناعية في تحقيق وإنجاح سياستها لتأمين إمداداتها النفطية، مجموعة من العوامل أهمها:

1- الاعتماد على الأنظمة الموالية واستغلال الخلافات الإقليمية:

من أهم الوسائل التي اعتمدتها الاستراتيجية الغربية لتحقيق هدفها في الحصول على النفط والتحكم بأسعاره، تأييدها ودعمها لبعض الأنظمة الموالية لها المتواجدة في الأقاليم النفطية، وهذا ما سنظهره من خلال التركيز على منطقة الشرق الأوسط كمثال جيد عن ذلك، بالنظر لاحتوائها على جل الاحتياطيات العالمية من النفط وضخامة إنتاجها الذي يشكل تقريبا معظم إنتاج دول الأوبك.

فمنذ بداية القرن العشرين حاولت الولايات المتحدة الأمريكية الهيمنة السياسية والاقتصادية على المناطق المتواجد فيها النفط، وقد بدأت هذه المحاولات بمنطقة الشرق الأوسط باعتبارها أغنى منطقة بالنفط في العالم وتحديدا بالمملكة العربية السعودية وذلك أثناء فترة الحرب العالمية الثانية، حيث أعلن الرئيس الأمريكي "فرانكلن روزفلت" في فبراير سنة 1943 أن: "الدفاع عن السعودية يعد مسألة

(1)-**نفس المرجع الآنف الذكر**، ص238.

(2)-**نفس المرجع الآنف الذكر، نفس الصفحة.**

حيوية للدفاع عن الولايات المتحدة الأمريكية"[1]، فبعدما بقيت بريطانيا طيلة 150 سنة متواصلة كقوة سياسية وعسكرية حاكمة تسيّر شؤون إقليم الخليج انسحبت كليا منه عام 1971، وبذلك برز إلى الوجود ما يسمى بـ"النظام الإقليمي الخليجي" بميلاد ثلاث دول جديدة هي: البحرين، الإمارات العربية وقطر إضافة إلى حصول سلطنة عمان على استقلالها، غير أن هذا الانسحاب أدى إلى اهتمام القوتين العظميين آنذاك بملء فراغ القوة الناتج عن الغياب البريطاني سيّما في ظل وجود الثروة النفطية التي جعلت النظام الخليجي عرضة للاحتواء والاختراق، في وقت كانت فيه دول هذا النظام في طور البناء بل بعضها لم يبدأ بعد في إقامة مؤسسات الدولة، وقد نتج عن ذلك وقوع النظام الخليجي بين تأثير السيطرة من جانب القوى الدولية وانكفاء كل دولة على نفسها ساعية لتأسيس كياناتها الصغيرة وبناء مؤسساتها، كما ظهرت مشاكل حدود فيما بينها مما أضعف قدرتها على بناء أمنها الجماعي ذاتيا وأبقى هذا النظام الإقليمي عرضة للتدخلات الخارجية المستمرة[2].

لقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية أول مرشح لملء الفراغ الذي تركه الانسحاب البريطاني من الخليج لما بينها وبين بريطانيا من تحالف استراتيجي، غير أن الولايات المتحدة الأمريكية آثرت أوّلا العمل بمبدأ نيكسون المعلن عنه في سنة 1969 والذي أطلقه بعدما زعمت بريطانيا الانسحاب من الخليج قبل أن تنسحب فعليا، يستند هذا المبدأ على ما يمكن تسميته بعملية " **الفتنمة** " أي تمكين الأنظمة الصديقة لتحمل على عاتقها دورا رئيسيا في قمع المتمردين وتخفيف العبء على الولايات المتحدة الأمريكية[3]، وكان هدف هذه السياسات خلق أماكن اضطراب من جهة والضغط من جهة أخرى على هذه الدول من أجل تجميد أسعار النفط ورفع إنتاجها، وفي مقابل ذلك تشجيع إنفاق أكبر قدر ممكن من إيرادات هذا النفط لشراء الأسلحة لحمايتها من أعداء وهميين والسعي نحو إيجاد أعداء جدد باستمرار، بغية استنزاف هذه العوائد وإدخال المناطق المنتجة للنفط في صراعات وحروب للحيلولة دون تكاملها من جهة وإهدار أموالها خارج مجالات التنمية الشاملة، وكذا إدخالها في دوامات الديون حتى لا تستطيع استخدام النفط كسلاح ضدها، ونموذج ذلك الحرب العراقية-الإيرانية (1980-1988)، ثم بعدها حرب الخليج الثانية التي تحركت الآلة العسكرية لقوات التحالف بتكلفة عربية تكاد تكون كاملة وصلت إلى مئة مليار دولار رسميا خارج التكاليف غير الرسمية التي لم تنشر حتى الآن[4]، واحتلال العراق وعملية إعادة إعمار العراق المزعوم.

(1)- سام هـ.شوربول؛ ت. هومان، **نفط الشرق الأوسط والعالم الغربي**، (ترجمة: راشد البراوي). القاهرة: دار النهضة، 1974، ص343.

(2)- حامد عبد الله، "**الارتباط الغربي بالخليج العربي: تاريخه، أهدافه، دور العلماء في مقاومته**"،**جريدة الشعب المصرية**، (30 أبريل 2010)، على الرابط: HTTP://ALWIHDAH.COM/FIKR/SCHOLAR/2010-04-26-1614.HTM

(3)-**نفس المرجع الآنف الذكر**.

(4)- جمال علي زهران، "**وما زال لسلاح البترول طلقاته الموجعة**"، **مجلة قضايا وآراء**، السنة (126)، العدد (141)، أفريل 2002، ص42.

إضافة إلى دفع الدول المصدرة للنفط إلى إيداع رؤوس أموالها التي تسمى في الأدبيات الغربية بـ"الفوائض" لدى المؤسسات الرأسمالية الغربية، انطلاقا من الزعم الذي ظهر في السبعينات والذي تبناه البعض في العالم الثالث عن جهل أو سوء نية والقائل بفكرة تدوير الفوائض في الاقتصاد الغربي، حتى لا يصل هذا الاقتصاد إلى مرحلة من التضخم تحطم الاقتصاد العالمي كله مما ستنعكس أثاره على الدول المصدرة للنفط حتما، وبالتالي ينهار على الجميع مستهلكين ومنتجين للنفط، وذهاب البعض الأخر إلى فكرة أخرى وهي أن "السادة الجدد" المنتجين للنفط لا يهتمون بالحفاظ على النظام الاقتصادي الغربي وتنقصهم الخبرة لفهم نتائج ذلك عليهم، لذلك فلابدّ من "فرض الوصاية" عليهم ولو بالقوة وإحلال قوات التدخل السريع في هذه المناطق، وما منع القيام بذلك في فترة سابقة هو الخوف من الصدام المباشر مع الاتحاد السوفيتي[1].

لكن الغرب نجح جزئيا في تطبيق فكرة جديدة هي الإطاحة بالأوبك من داخلها، تارة بالترهيب عن طريق فرض الضغوطات والتهديدات عليها، وتارة أخرى من خلال ترغيب عضو أو أكثر في داخل التنظيم لزيادة الإنتاج أو العمل على تخفيض الأسعار، الأمر الذي أوجد مساحة من التنفس في مشكلة الطاقة العالمية لفترة معينة، بحيث وجدت بعض أقطار الأوبك المتعاونة في تنفيذ تلك السياسة أن مصالحها العليا تتناقض مع إضعاف النظام الغربي والولايات المتحدة الأمريكية على الخصوص[2].

إن هذه الدول التي تلعب دور الحارس لمصالح الغرب داخل منظمة الأوبك تعمل باستمرار على زعزعة قوة الأوبك بغية تهميش العناصر المتحمسة والمنادية إلى إعادة بعث وتفعيل دور المنظمة من جديد في الساحة النفطية الدولية، ولقد نجحت في ذلك في الكثير من المناسبات، مستخدمة أساليب متكيّفة مع الظروف وحسب ما تستدعيه الحاجة كرشوة كل من يعلن ولاءه وتجنيده لخدمة مصالح الدول الكبرى. كما عملت الدول الغربية على بث عوامل التوتر والشقاق في أقطار الأوبك على المستوى المحلي والإقليمي ساعية من خلال الأنظمة الموالية لها إلى جر البلدان النفطية إلى صفها، مستخدمة كل الأساليب بما في ذلك عزل الأنظمة التي تظهر بعض التصلب في مواجهة الدوائر الاحتكارية والتي تطالب بتصحيح واقع العلاقات الدولية بما يخدم المصلحة والمنفعة المتبادلتين لكل من الدول النامية والمتقدمة على السواء، ومن ثم وضع حد لأسلوب الهيمنة والسيطرة والتبادل غير المتكافئ[3]، ولم تتوانى هذه الدول المستهلكة للنفط في التهديد باستعمال القوة العسكرية والتدخل المباشر في حال

(1)- الرميجي، **مرجع سابق**، ص239-240.

(2)-**نفس المرجع الأنف الذكر**، ص240.

(3)- محمد شلبي، **النفط العربي والعلاقات النفطية الدولية**، **رسالة ماجستير غير منشورة**.الجزائر: جامعة الجزائر،معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 96-1997، ص72.

عدم نجاح الأساليب السابقة الذكر، أو على الأقل الإطاحة بالأنظمة التي تعاديها وتعويضها بأنظمة عميلة تتماشى ومصالحها، كما حدث في سوريا سنة 1949 مع حسني الزعيم الذي وصل إلى الحكم عن طريق انقلاب كان من تدبير الولايات المتحدة، بسبب رفض النظام السابق السماح لخط أنابيب التابلاين التابع لشركة التابلاين الأمريكية المرور على أراضيها، وما إن وصل حسني الزعيم إلى الحكم حتى سمح بذلك، وهذا ما أكدّه "مايلزكويلاند" صاحب كتاب الأمم قائلا: "كان انقلاب حسني الزعيم...من إعدادنا وتخطيطنا"[1]، وكذلك مع نظام مصدق في إيران الذي أطيح به سنة 1951 بعدما قام بتأميم النفط الإيراني، ولحد الآن لازالت هذه السياسة تشكل أحد دعائم نجاح الولايات المتحدة في السيطرة على النفط في العالم، وما المحاولة الفاشلة للإطاحة بالرئيس الفنزويلي السابق "إيغو شافيز" في عام 2002 ببعيدة عنا.

بالنظر لإحكامها تطبيق هذه السياسة استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها مواجهة الأخطار التي تهدد مصالحها الاستراتيجية بشكل مباشر، واستعادت السيطرة على القرار النفطي في السوق النفطية الدولية بعدما فقدته جراء التطورات التي حدثت بعد الحظر النفطي لسنة 1973، حيث أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تتعامل مع النفط- وعلى الخصوص العربي منه الذي يشكل أغلبية النفط المنتج من طرف منظمة الأوبك- كملكية أمريكية مطلقة، وقد عبر"ويليامسايّمن" وزير الخزانة الأمريكية آنذاك عن ذلك بقوله: "هؤلاء الناس لا يملكون النفط، إنهم يجلسون عليه فقط!!"[2].

وهكذا تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها من الدول الصناعية المستهلكة للنفط على الأنظمة الموالية لها، النفطية (كبعض دول الخليج) وغير النفطية (كإسرائيل) لتمرير مشاريعها الإمبريالية وتحقيق مصالحها الاستراتيجية، فتربط مصائرهم بمصيرها الاقتصادي والسياسي والعسكري والمالي.

2- تأثير الوجود الإسرائيلي على المصالح النفطية للدول المصدرة:

ربما كان وجود إسرائيل نفسها قضية لا تنفصل كثيرا عن وجود احتياطي هائل من النفط في منطقة الشرق الأوسط، فالعلاقة بين إسرائيل والنفط هي علاقة ذات اتجاهين، فوجود إسرائيل قوية في المنطقة يضمن حماية مصالح أمريكا والغرب خاصة النفطية منها، كما أن السيطرة على إيرادات

(1)-مايلزكويلاند، **لعبة الأمم**، (ترجمة: مروان خير). لبنان:مكتبة الزيتونة، 1970، ص72.

(2)-محمود عبد الفضيل، **النفط والوحدة العربية: تأثير النفط العربي على مستقبل الوحدة العربية والعلاقات الاقتصادية العربية**، ط 6. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص188.

النفط المالية يضمن بقاء إسرائيل في ظل ضعف الأنظمة العربية. بحيث قيّد وجود إسرائيل استخدام الكثير من هذه الإيرادات في خطط التنمية والتطوير لصالح شعوب دول المنطقة، وإجبارها على هدر مبالغ ضخمة في التسلح وإيداع هذه الإيرادات في المؤسسات المالية للدول الغربية، كما أعلنت إسرائيل في أكثر من مرة استعدادها لاحتلال منابع النفط لصالح النظام الاقتصادي العالمي الغربي[1].

لقد ذهب الكثير من الباحثين إلى محاولة إثبات أن النفط ومشاكل السيطرة عليه في الشرق الأوسط تمثل الخلفية الاستراتيجية للصراع العربي-الإسرائيلي، فلهذا الصراع أبعاد نفطية واضحة، فقادة العالم الرأسمالي عندما فكّروا في اتخاذ موقف من المشروع الصهيوني لإنشاء دولة في فلسطين وضعوا النفط في صدارة الاعتبارات، بل أن الصراع العربي-الإسرائيلي وفقا لهذه الدراسات ليس مجرد صدام بين إسرائيل والدول المحيطة بها، ولكن أصوله تعود إلى صراع شركات النفط العالمية في الشرق الأوسط من أجل تأمين احتكارها لهذه المنطقة الغنية بالنفط، فللاحتكارات النفطية دور في الاستيلاء على فلسطين عن طريق المساعدة في توفير رأس المال الذي استغل في شراء الأراضي الفلسطينية لحساب الوكالة اليهودية. كما كانت للحروب العربية-الإسرائيلية المختلفة دلالات نفطية، فقد وجهت حرب 1948 ضربة شديدة العنف إلى رأس المال البريطاني المستثمر في النفط العربي وبخاصة بعد توقف ضخ النفط من فرع أنابيب كركوك-حيفا، فتأكد منذ ذلك الوقت سيطرة الاحتكارات الأمريكية على النفط العربي، واعتمدت في ذلك على إسرائيل كقوة ردع فعالة ضد دول المنطقة أجمعين[2].

لكل هذا وغيره، عملت الولايات المتحدة الأمريكية كلّ ما في وسعها لدعم وترسيخ الوجود والسيطرة الإسرائيلية على منطقة الشرق الأوسط وإدخال العرب في متاهة الصراع مع العدو الإسرائيلي، حيث قدمت المال والسلاح والخبراء لإسرائيل واعتبرتها أمريكا امتدادًا وقاعدةً أمامية لها في هذه المنطقة، وفي هذا يقول "هنري كسينجر" وزير الخارجية الأمريكي السابق: "إنّ ما هو جيد للولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط هو جيد لإسرائيل"، فمصالح الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل تتناسب مع بعضها البعض.

كما حدد الدكتور "مايكل هدسون" رئيس معهد الدراسات الشرق أوسطية في جامعة جورج تاون، وذلك في سنة 1978 أهداف السياسة الأمريكية في منطقة الشرق أوسط بما يلي[3]:

1- حماية إسرائيل باعتبارها امتدادا لأمريكا.

(1)-الرميحي، **مرجع سابق**، ص241.

(2)-أحمد يوسف أحمد، **تأثير الثروة النفطية على العلاقات السياسية العربية**.القاهرة : دار المستقبل العربي، 1985، ص77-78.

(3)-إنعام رعد، **حرب وجود لا حرب حدود**، ط 2.بيروت: دار المسيرة، 1982، ص273- 274.

2- الحصول على أكبر كمية من النفط بأسعار معقولة.

3- حماية المنطقة من خطر النفوذ السوفيتي[1].

تعلّق إنعام رعد في كتابها "حرب وجود لا حرب حدود" على هذه الأهداف قائلة: "في الحقيقة أن هذه الأهداف الثلاثة ليست منفصلة أو متباعدة فيما بينها، بل هي متكاملة وربما تساعد إعادة تركيبها على تفهم ميكانيكية التحرك الإمبريالي[...] فالهدفان الأول والثالث يستمدان قيمتهما من الهدف الثاني الذي يرسم طبيعة الإمبريالية الأمريكية: الحصول على أكبر كمية من النفط بأسعار معقولة والذي يقتضي حماية إسرائيل كونها امتداد لأمريكا، وحماية المنطقة من خطر النفوذ السوفيتي" (حاليا خطر الدول المعادية لأمريكا وإسرائيل)[2].

هكذا تقسيم السببية بين الأهداف الثلاثة لتصبح هدفا واحدا له امتداداته، لذلك لا نستغرب تأييد الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل بالمساعدات المالية والعسكرية والبشرية المختلفة والخبرات الفنية بما فيها النووية، وتزعم أمريكا أن هذه المساعدات تستهدف الحفاظ على التوازن العسكري بين العرب وإسرائيل، في حين أن الحقيقة هي الحفاظ على التفوّق الإسرائيلي في المنطقة.

ومن خلال إسرائيل تسعى الدول الصناعية الكبرى شق صف الدول العربية ومنع توّحدها حتى تبقى عاجزة عن مواجهة الاحتكار الغربي للنفط، ولقد سمحت بعض الأنظمة العربية الموالية لها في تمهيد الطريق لإسرائيل لتحقيق هذا المبتغى، حيث عملت هذه الأنظمة وعلى رأسها العربية السعودية على تقوية جبهة التفاوض مع إسرائيل، إذ حاولت من خلال الترغيب عن طريق تقديم المساعدات المالية المتحصل عليها من المال النفطي وأحيانا أخرى عن طريق الضغط، لتمرير هذه السياسة ومواجهة الرافضين لها، ويمكننا القول أن جبهة المفاوضة قد انتصرت -ولو على الصعيد الرسمي- على الرغم من المعارضة الشديدة من الجماهير العربية والإسلامية لها، حيث أصبحت أغلبية الأنظمة العربية تتبنى اتجاه التفاوض مع إسرائيل بصفة علنية أو سرية[3].

واعتمادا على الأبعاد النفطية للصراع العربي-الإسرائيلي والعلاقة العضوية بين إسرائيل واحتكارات النفط الأمريكية، استنتجت بعض الدراسات أن موقف هذه الاحتكارات من الصراع يقوم على أساس منع هزيمة إسرائيل، لأن وقوع مثل هذه الهزيمة يعني حدوث تغيرٍ فجائيٍّ ومباشرٍ في جميع الأوضاع

(1)-نفس الأهداف لازالت قائمة إلى يومنا هذا، الأمر الذي تغير هو مصدر التهديد، حيث تحول من الخطر السوفييتي إلى تهديد الدول المارقة أو الخارجة على الولايات المتحدة الأمريكية مثل العراق وكذا الإرهاب الدولي المتمثل حسب الولايات المتحدة في التنظيمات الإسلامية المعادية للسياسة الأمريكية بما فيها تنظيمات المقاومة الفلسطينية.

(2)-رعد، **مرجع سابق**، ص174.

(3)-خليل حسين، "**مفاوضات مباشرة لأهداف مغايرة**"، **صحيفة الخليج الإماراتية**.الإمارات: دار الخليج للصحافة وللطباعة والنشر، 22 أوت 2008.

المرتبطة بنفط الشرق الأوسط[1]، وانعكاس ذلك على الأسواق النفطية العالمية بشكل يمس مصالح الدول المستهلكة.

ومن خلال هذا النفوذ الغربي في الدول النفطية وكذا الاستراتيجية المتبعة اتجاه الدول المنتجة للنفط تمكنت الدول الصناعية المستهلكة للنفط من إبقاء هيمنتها على عالم النفط، وتوفير المناخ الملائم لها للدخول في مراحل جديدة وبناء نظام نفطي دولي جديد يكرس هذه الهيمنة بصفة أكبر ويتماشى والرهانات النفطية الحالية والمستقبلية.

ثانيا: الاستراتيجية النفطية الأمريكية في ظل التحوّلات الدولية الجديدة

بعد التحوّلات الجديدة التي مست النظام الدولي بانتهاء الحرب الباردة وانهيار المعسكر الشرقي أصبحت علاقة النفط بالاقتصاد معلومة عند الخبراء والعامة وكذا ارتباط السياسة به، أما الحروب فهذا يعد سابقة في العلاقات الدولية، كما أنه لا يمكن القول أنه لم تكن هناك بتاتًا علاقة بين النفط والحروب سابقا، إلا أنه بداية من العشرية الأخيرة للقرن العشرين، أخذت هذه العلاقة منحى آخر وارتبطت الرهانات النفطية ارتباطا شديدا بالاستراتيجية العسكرية، وأصبح برميل النفط يشبه إلى حد ما برميل البارود، فلا يوجد مكان على وجه الأرض يوجد به النفط إلا وأشعل هذا الأخير نار الحرب فيها باستثناء القليل منها، هذه الأخيرة التي لم تلجأ فيها الدول الصناعية الكبرى إلى إشعال الحروب للسيطرة على نفطها وإنما السياسة والدبلوماسية كانتا كافيتين لتحقيق ذلك.

1- المعالم الكبرى لهذه الإستراتيجية:

لقد أصبح النفط هو الغاية والهدف الأساسي في إشعال الحروب بغية السيطرة المباشرة على منابعه ضمن ما يعرف بتحقيق أمن الطاقة، بحيث تدرك هذه الدول أن أمن الطاقة هو جزء مكوّن أساسي للأمن القومي وشرط مسبق لضمان النمو الاقتصادي المستدام كما عبر عن ذلك وزير الطاقة سبنسر أبراهام في حكومة بوش الابن[2]، وأحيانا أخرى بغية تعزيز هيمنتها وفرض نفسها كأكبر قوة متزعمة للعالم بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فقد ابتدعت هذه الأخيرة وحلفاؤها الغربيين أساليب جديدة لتحقيق أمنها الطاقوي خاصة بعد اندلاع حرب الخليج الثانية وتبنيها لاستراتيجية جديدة يمكن منحها صفة "الجيل الثالث" من قضايا ومشاكل النفط بالنسبة لمنظمة الأوبك، التي كانت تواجه مجموعة من المسائل والقضايا النفطية من الجيل الأول وأثيرت بعد حرب 1973 بين العرب وإسرائيل، وتتلخّص فيها أهداف الاستراتيجية الغربية (1974-1979) في:

(1)-أحمد يوسف، **مرجع سابق**، ص78.

(2)-خطاب ألقاه وزير الطاقة الأمريكي أبراهام سبنسر أمام لجنة العلاقات الدولية لمجلس النواب الأمريكي، 20جوان 2002.

- تأمين إنتاج النفط بالكميات التي تحتاجها الدول الصناعية المستهلكة للنفط لحاجتها الاستهلاكية والتخزينية.

- العمل على تخفيض الأسعار الحقيقية للنفط.

- العمل على العزل النفطي للدول المنتجة واحتوائها وتحييد أي أثر محتمل له على النظام النقدي الدولي أو الوطني للدول الصناعية.

- العمل على تقويض تحالف الدول المنتجة للنفط المدعمة للقضية الفلسطينية ضد إسرائيل.

أما الجيل الثاني من الاستراتيجية الغربية، فإنه أحدث مشاكل من نفس الجيل لمنظمة الأوبك، حيث ابتدع أسلوبا جديدا في فرض كميات الإنتاج والأسعار والعمل على ضمان وصول الإمدادات النفطية إليها وذلك من خلال التهديد باستعمال القوة العسكرية[1]، المتواجدة على مشارف مياه الخليج وفق مبدأ كارتر المعلن عنه سنة 1980 والداعي لاستخدام القوة العسكرية إذا اقتضت الضرورة ذلك.

وبداية من سنوات التسعينات التي شهدت تحوّلات دولية كبيرة وسريعة أدت إلى دخول الاستراتيجية الغربية في جيلها الثالث أو بالأحرى إكمال ما ابتدأت به في الجيل الثاني، فبعدما حققت هذه الاستراتيجية نجاحها في سنوات الثمانينات خاصة في القسم الثاني منها، حيث لم يعد تقريبا أي وجود أو تأثير لمنظمة الأوبك في السوق الدولية واشتغال أعضائها بالتنازع فيما بينها مثل إيران والعراق اللتيّن دخلتا في حرب، إضافة إلى النزاعات بين الدول الخليجية فيما بينها من جهة ومع إيران من جهة أخرى وكذا حدوث توترات داخلية لدى أقطار أخرى من الأوبك، إلى غير ذلك من عوامل الضعف والتشتت داخل المنظمة، وبحلول سنوات التسعينات، بدا واضحا للولايات المتحدة الأمريكية أنه ما لم تكن قادرة على القيام به في وقت الحرب الباردة أضحت قادرة على القيام به بعد انكسار الاتحاد السوفيتي ومعسكره[2].

أضف إلى ذلك مع الحرب العراقية الإيرانية، برز إلى الوجود خطر النظام العراقي على الأمن الإقليمي في منطقة الخليج، وخطر هيمنته على منابع النفط في هذه المنطقة وتهديده للأمن القومي الأمريكي من خلال ذلك، كما برزت تنظيمات معارضة للأنظمة الموالية لأمريكا خاصة في العربية السعودية، وخطرها يكمن في كونها ذات توجه إسلامي معادٍ للولايات المتحدة[3]. كل هذه الأمور دفعت الولايات المتحدة وحلفاءَها خاصة بريطانيا إلى الدخول في مرحلة جديدة وهي التطبيق الفعلي للتهديدات

(1)-مجموعة من المؤلفين، **النفط والأمن في الخليج**، ط1. بيروت: (الآفاق الجديدة/مركز الدراسات العربية)، 1982، ص39.

(2)-الرميحي، **مرجع سابق**، ص240.

(3)-هذا العداء يتجلى جيدا من خلال منفذي هجمات 11 سبتمبر، بحيث 13 منهم يحملون الجنسية السعودية، أضف إلى ذلك أن الزعيم السابق لتنظيم القاعدة الملياردير أسامة بن لادن كان يحمل الجنسية السعودية قبل أن تخلع منه من طرف السلطات السعودية.

باستخدام القوة العسكرية من خلال احتلال المناطق النفطية والسيطرة على طرق الإمدادات فيها، وهذا ما يفسر لحد ما التدخل الأمريكي في كل من أفغانستان والعراق وغيرها من مناطق العالم الأخرى وذلك بحجة تحقيق الأمن والسلم الدوليين تارة تحت مظلة الأمم المتحدة وأخرى باسم الولايات المتحدة إذا ما تطلب الأمر ذلك، فهذه التدخلات ظاهرها إنساني وباطنها نفطي.

في إطار هذا السعي اتجهت أنظار الولايات المتحدة الأمريكية نحو العراق، البلد الذي تخبئ أراضيه ثاني احتياطي نفطي في العالم والمقدر بـ 15% من الاحتياطيات العالمية، بعد العربية السعودية التي تستأثر لوحدها بـ25٪ من الاحتياطيات العالمية، ثم تليهما الكويت بـ10% من هذه الاحتياطيات[1] (ثلاث دول فقط من الخليج العربي تحوي لوحدها على نصف الاحتياطيات العالمية من النفط)[2].

إن تصاعد اعتماد الدول المستهلكة وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية على النفط وبالتحديد الخليجي منه، خلق وضعا جديدا تمّ فيه الانتقال من التهديد اللفظي الذي مارسه الرؤساء السّابقون للولايات المتحدة الأمريكية باستعمال القوة العسكرية بغية تأمين الإمدادات النفطية نحو العالم الغربي إلى الاستعمال الحقيقي لها من خلال حشد القوات العسكرية وإرسالها للتدخل العسكري المباشر في المناطق النفطية وإنشاء القواعد العسكرية فيها. وهذا يعد رهانا وتحديا خطيرا أمام منظمة الأوبك على الخصوص وسابقة تاريخية في العلاقات النفطية الدولية على العموم، هذا التحدي الذي خلق لمنظمة الأوبك مشاكل جديدة تعد من الجيل الثالث لم تشهدها من قبل.

هذا الهدف -تحقيق أمنها الطاقوي بالسيطرة المباشرة على المنابع النفطية- يدخل في إطار الأهداف الشاملة التي وضعتها الولايات المتحدة والمرتبطة بالتغيّر الحاصل في النظام الدولي، ويتّضح في ثلاث أولويات هي: أولا الحفاظ على مكانتها كأول قوة عالمية، مما يستلزم ثانيا الوقوف في وجه تحدي القوى الاقتصادية البارزة كاليابان، والتصدي لبروز قوة سياسية وعسكرية مهيمنة في أوروبا وآسيا بالتحديد الصين، وثالثا حماية المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية في العالم النامي، خصوصا منطقتي الخليج العربي وأمريكا الوسطى[3]، وهذا ما أوضحه BrezezinskiZbigniew في عام 1997 قائلا: "السيطرة على أوراسيا (أوروبا+آسيا) نحو 75% من سكان العالم و60% من الثروات الاقتصادية

(1)-Chemseddine Chitour, **Les guerre du pétrole ou le droit de la force après le 11 Septembre**. Alger: ENAG, 2002,p. 181.

(2)-يجب التذكير أنه هناك تضارب في الأرقام المعطاة بين مختلف المصادر: فمثلا شركة BP البريطانية تقدم أرقاما مختلفة، فحسبها الاحتياطيات المؤكدة لدى العراق هي 8،6٪، والكويت 7،6٪، أما السعودية فـ19،8٪، والمجموع هو 36٪ من مجمل الاحتياطيات العالمية، وهي أقل من الأرقام المقدمة أعلاه، لذلك يمكن الوقوف على أرقام واحدة، إلا أنه تبقى هذه الدول من أكبر الدول النفطية في العالم، أنظر:

British Petrolium,« BP Statistical Review of World Energy", London:**BP**,june 2010, p. 6.

(3)-Bassma Kodmani ;Darwish May ;Chardomi, Dubarry, **Golfe et Moyen-Orient: les conflits**, 1er éd., Paris: IFRI, 1991, pp. 55-56.

والطبيعية.. من أجل ذلك يجب إضعاف الخصوم الكامنين (المحتملين) لأمريكا: أوروبا، روسيا والصين، وعدم السماح لقيام أي تحالف بينهم"[1]، لذلك ذهب بعض الدارسين للعلاقات النفطية الدولية إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تحتاج لكل هذا النفط الذي تعمل على السيطرة عليه، باعتبار أن الولايات المتحدة الأمريكية تحتوي على احتياطيات نفطية كبيرة، فالأمر إذن لا يتعلق فقط بضمان "أمن إمداداتها الطاقوية" بل هو هدف وسلاح يسمح لها بإمكانية المساومة، كما أكد على ذلك Michel collon في كتابه "Monopoly" قائلا: "من يريد أن يحكم العالم يجب أن يسيطر على النفط، كل النفط، أينما يكون"، إنّ الولايات المتحدة الأمريكية بفعل سيطرتها على الإمدادات النفطية العالمية يمكنها أن تضغط على أي دولة تريد أن تكون مستقلة عن السياسة الأمريكية بما فيها أوروبا واليابان، فأمريكا تعلم أن النفط محركٌ حيويٌّ لاقتصاد أي دولة، وقطع إمداداتها منه سوف يجمد آلتها الاقتصادية ويؤدي إلى انهيارها، لهذا السبب فإنه من المهم بالنسبة لمن يريد فرض هيمنته على العالم السيطرة على منابع النفط وطرق عبوره[2].

وكما ذكرنا سابقا، فقد رسمت الولايات المتحدة الأمريكية مخططاتها وسياساتها وحددت أهدافها التي رسمت من أجلها هذه السياسات، وتأتي في مقدمة هذه الأهداف تطبيق سياسة خارجية تستهدف احتكار السيطرة على منابع النفط في العالم ومحاولة التحكم بكميات إنتاجه وأسعاره حتى ولو تطلب الأمر استخدام القوة العسكرية، وفي هذا الإطار جاءت الحروب العدوانية على كل من العراق وأفغانستان كإجراءات ضمن استراتيجية أمريكية تسعى لتحقيق عدة أهداف كان النفط ولا يزال في مقدمتها[3].

بدأ تطبيق هذه الخطة في عهد الرئيس بوش الأب الذي شهد عهده أوسع انتشار عسكري أمريكي في الخليج، فبعد انتهاء الحرب العراقية-الإيرانية وبروز العراق كقوة إقليمية ذات قدرات متطورة، وتزامن ذلك مع انحصار دور الاتحاد السوفيتي على مستوى دعم حركات التحرر في العالم، وضعت الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجية جديدة تبرر التدخل في الخليج تقوم على ثلاثة أمور لم تتغير إلى يومنا:

الأول: ضمان إمدادات النفط (السيطرة على حقول النفط ومنع تحويله إلى سلاح ضد الغرب).

الثاني: مواجهة ما وصف بأية تهديدات أو مخاطر في منطقة الشرق الأوسط.

(1)-Zbigniew Brezezinski, **Le grand échiquier,** Paris: La Fayard, 1997, p. 263.

(2)- "**Guerre, Pétrole et économie**", Dossier attentat WTC- Guerre d'Afghanistan.
http://www:file/oil/economie.html

(3)-خضير عباس النداوي، " الطاقة: الأزمة المرتقبة للاقتصاد الأمريكي "، على الرابط:
http://www.alarabnews.com/alshaab/GIF/08-02-2002/a20.htm.

الثالث: ضمان أمن إسرائيل.

فمن وجهة نظر واشنطن، المخاطر التي تهدد استمرار تدفق النفط من الخليج العربي ليست كثيرة فحسب، بل هي متنوعة على نحو يكاد يكون غير متناهٍ، ويمكن تصنيفها تحت خمسة عناوين رئيسة، أولها المخاطر التي تنبع من مخططات عدوانية خارجية تمثلت في الدول التي تسميها الولايات المتحدة الأمريكية بالدول الشريرة أو المارقة-، ثم تلك الكامنة في عدم الاستقرار السياسي محليا والخوف من تهديد القوى الإسلامية للأنظمة القائمة والموالية للسياسة الأمريكية والتي تنعتها أمريكا بالتنظيمات الإرهابية، وأيضا تلك التي تنشأ عن الفوضى التي لابد أن تصحب أي نزاع محلي والذي قد يتطور إلى حرب مفتوحة، ثم هناك المخاطر السياسية الخالصة التي تتجسد في أعمال من قبيل اللجوء إلى الحظر النفطي لغرض إحداث تحوّلات في السياسية الخارجية على غرار ما حدث خلال الحرب العربية-الإسرائيلية الرابعة، أو قطع الإمدادات النفطية الناتجة عن تدهور سريع في العلاقات على نحو ما حدث بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى رغبة منظمة أوبك في التأثير والمشاركة في القرار النفطي من خلال العمل على خفض الإنتاج ورفع الأسعار.

لذلك يعتقد الأمريكيون وحلفاؤهم أن المخاطر التي تهدد مصالحهم النفطية في الخليج العربي هي مخاطر حقيقية إلى أبعد مدى ويصعب التنبؤ بها، وهي تتطور بتطور الأحداث الدولية، مما يجعل مواجهتها أمرا بالغ الصعوبة، وأن المستقبل المنظور يتوقف على كيفية المواجهة الناجحة لهذه الأخطار أو احتوائها.

ومن بين الوسائل التي اعتمدتها الولايات المتحدة الأمريكية لمواجهة تلك المخاطر وتحقيق أهدافها في المنطقة، ما يلي[1]:

- إعطاء الأولوية لاستخدام القوة العسكرية.
- الاحتواء المزدوج للعراق وإيران[2].
- إبقاء النظام الإقليمي الخليجي في حاجة مستمرة إلى الحماية الغربية.
- الحيلولة دون نجاح المشاريع الوحدوية الخليجية.
- تشجيع دور النخب المتغربة في دول الخليج للتأثير لصالح الأهداف الغربية.

(1)-حامد عبد الله العلي، " **الارتباط الغربي بالخليج العربي: تاريخه،أهدافه، دور العلماء في مقاومته** "،**جريدة الشعب المصرية**، 30 أبريل 2010.

(2)-أول من استخدم مصطلح الاحتواء المزدوج هو "مارتن أندك" عندما كان يشغل منصب مستشار الأمن القومي لشؤون الشرق الأدنى في الولاية الأولى للرئيس كلنتون.

إن السيطرة على حقول النفط ومنع تحويل هذه السلعة إلى سلاح ضد الغرب، يصعب أن يتحقق من غير أن تتورط أمريكا في الشؤون السياسية والاقتصادية والعسكرية للدول التي يتوقع أن يتدفق منها النفط، وأن هذا التورط قد يتخذ أشكالا مالية ودبلوماسية في أكثر الأحيان لكنه قد يتطلب أحيانا أيضا عملا عسكريا، كما حدث في العراق وأفغانستان تحت حجج أخرى.

2- إخراج سلاح النفط من السياسية:

لدول الأوبك تجربة سياسية مهمة، إذ يعود تاريخها إلى عام 1973، وبصورة أكثر تحديدا وتدقيقا إلى الأيام التي أعقبت اندلاع حرب أكتوبر بين العرب وإسرائيل، حين قرر أعضاء الأوبك -جلّها أقطار عربية وإسلامية- استخدام النفط في المعركة، حيث حوّلوه إلى سلاح في تلك الحرب، من خلال فرض حظر نفطي على إسرائيل والدول الداعمة لها[1]. لقد حققت دول الأوبك بذلك الحظر خطوةً كبيرةً في تاريخ صراعها النفطي ضد الاحتكارات النفطية، لكن هذه الخطوة التي في بادئ الأمر كانت لصالحهم، تحوّلت ضد مصالحهم في وقت لاحق، وبدا حلم القيام بها من جديد أمرا صعبَ التحقيق في ظل واقع العلاقات النفطية الدولية الراهنة.

لقد أجمعت جل الدراسات والآراء التي قدمها الباحثون على اختلاف هويتهم وانتماءاتهم استبعاد استخدام سلاح النفط من جديد في المستقبل على الأقل بالكيفية التي استخدم فيها سنة 1973، هذا يعود لعدة أسباب سياسية واقتصادية وأخرى عسكرية، فجلّ الأنظمة الحاكمة في الدول النفطية وجودها مرهون بالدعم الغربي لها سياسيا أو اقتصاديا، بتبعية القرار السياسي للغرب وارتباط اقتصادياتها بالاقتصاد الغربي، كما أن أهم عائق لاستعمال سلاح النفط هو وجود سلاح مضاد له لدى الدول الغربية، يتعلق بالإجراءات الوقائية التي اتخذتها هذه الدول الصناعية ضد نفط الأوبك، ومن أهم هذه الإجراءات بناؤها لمخزون استراتيجي من النفط ترتكز عليه ويسمح لها بالصمود لعدة أشهر على الأقل، مما يوفر لها فترة زمنية كافية لاتخاذ التدابير اللازمة[2]، والتي قد تصل إلى حد اللجوء إلى الوسائل ذات الطبيعة العسكرية ضد الدول التي تطبق عليها الحظر حتى تغير سلوكها.

كان الأمل الكبير في استخدام سلاح النفط مرتبطا بالعراق، ولقد تبخر هذا الأمل بعد سقوط العراق ونفطه تحت الاحتلال الأمريكي والبريطاني، الأمر الذي سيسمح لهذه الدول بفرض هيمنة سياسية، عسكرية واقتصادية على منطقة الخليج وعزل النفط عن السياسة، أضف إلى ذلك ضعف الإرادة السياسية لدى قادة الدول المصدرة للنفط، التي تعد المدخل الأساسي لاستخدام سلاح النفط

(1)-فايزة سارة، " **إخراج سلاح النفط من السياسة والاقتصاد** "، **قضايا سياسية**، بحث تفصيلي، دمشق، 2002.
(2)-أحمد يوسف، **مرجع سابق**، ص92.

مرة أخرى، وعلى ضوء كل ذلك هل سيأتي اليوم الذي ستتوفر فيه هذه الإرادة السياسية؟ ومن سيحركها؟[1]هذا ما سنراه في المستقبل ولو أن ذلك الأمر يعد مستبعدا على ضوء ما ذكرناه سابقا. والتصريح الذي أدلى به أحد المسئولين السابقين في منظمة الأوبك يوحي بذلك جيدا حيث قال: "لا مجال لفرض حظر نفطي لأنه لا يمكن لعاقل أن يدعم مثل هذا الإجراء الذي سيرتد علينا بالتأكيد". جاء تعليق هذا المسئول على دعوة المرشد الإيراني "علي خامنائي" الدول العربية والإسلامية المنتجة للنفط لأن تتوقف عن تموين الغرب والدول التي تقيم علاقات مع إسرائيل بالنفط بشكل رمزي لمدة شهر، وأضاف هذا المسئول: "لا أعتقد أن لدى أية دولة عضو في الأوبك الرغبة في ذلك، إذا أوّقفت دولتان أو ثلاث صادراتها فإن دولا أخرى منتجة للنفط ستحل محلها وتحرمها من مواردها المالية"[2].

كما رفضت منظمة المؤتمر الإسلامي في اجتماعها الطارئ في أفريل 2002 بالعاصمة الماليزية كوالالامبور الاقتراح العراقي الخاص باستخدام النفط كسلاح إسلامي ضد الولايات المتحدة الأمريكية وقطع إمدادات النفط عن الدول المؤيدة لإسرائيل ردا على الانحياز الأمريكي للكيان الصهيوني والصمت الأوروبي والدولي الفاضح على المجازر التي ارتكبها شارون ضد الشعب الفلسطيني، وصرح وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل في حديث لصحيفةLemonde الفرنسية أن العرب بأمس الحاجة إلى نفطهم لأغراض التنمية، وأنهم إذا أرادوا تعزيز أنفسهم أمام الهجمة الإسرائيلية فلا خيار أمامهم سوى الاستمرار في استغلال نفطهم، وأضاف أن إسرائيل تعتمد على الولايات المتحدة الأمريكية وأنه ليس هناك أي أحد في العالم يمكنه القول للدول العربية نحن مستعدون لتزويدكم بكل ما تحتاجون . ودون موارد نفطية كيف يمكننا دعم الانتفاضة وكفاح الفلسطينيين ليستعيدوا حقوقهم[3].

هذه الإجابة فيها نوع من المراوغة والحيلة لتبرير رفض اللجوء إلى استعمال سلاح النفط والسير وفق النظرة الغربية الداعية لإخراج النفط من السياسة، بحجة أن المال النفطي ضروري لضمان الأمن الإقليمي العربي ودعم الشعب الفلسطيني ضد العدو الإسرائيلي، في حين نحن لا نرى على أرض الواقع أي دور للمال النفطي في تحقيق ذلك، باستثناء بعض المساعدات هنا وهناك للسلطة الفلسطينية والتي لا تغني من جوع، بينما يذهب جل هذا المال لخدمة مصالح الأنظمة القائمة وشراء الأسلحة التي لا توّجه لإسرائيل وإنما ضد الأنظمة العربية الأخرى التي تهدد أمن إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، وما مقاطعة العديد من الأنظمة العربية لحكومة حماس المنتخبة وبطلب أمريكي لدليل على ذلك.

(1)-سارة، **مرجع سابق**.

(2)-علي النعيمي، **هل يملك العرب حقيقة سلاح النفط؟!**، دبي: المجموعة المتحدة للبرمجيات: أرابيا أنفورم، 2001 .

(3)-**نفس المرجع الآنف الذكر**.

ومن هنا يظهر صحة بعض ما قاله المسئول في منظمة أوبك حول تخاذل البعض في حال إعلان الآخرين إيقاف تصدير النفط بل واستغلالهم لذلك من خلال أخذ حصة الآخرين في السوق النفطي، وعلى الرغم من كل هذا لا يمكن الجزم بأن زمن استعمال سلاح النفط قد ولّى نهائيا، إلاّ أن اللجوء إليه لم يعد بالقوة التي كان عليها في سنة 1973، بالنظر إلى المعطيات الجديدة، خاصة وأن دول الأوبك لم تعد وحدها في السوق العالمية للنفط، إضافة إلى التهديد العسكري الأمريكي المتواجد قرب المناطق النفطية المختلفة في العالم.

خاتمة:

في الختام، يمكن القول أن العالم الغربي يعمل من أجل تكريس نظام طاقوي جديد يخدم مصالحه ويكرس هيمنته على العالم، لذلك لا يجب أن نحلم أو نصدق هؤلاء عندما يتكلمون عن حقوق الإنسان في الدول النامية وحقها في الديمقراطية وكذا اهتمامهم بمصير الدول الفقيرة، فالواقع يظهر أن الدول النامية بما فيها الدول النفطية تعاني من سيطرة العالم الغربي في كل الميادين السياسية والاقتصادية والعسكرية، فدول الأوبك تعيش الآن في قلق دائم على أمن سوقها من انهيار الأسعار النفطية وتناقص الإيرادات المالية الناتجة عنها، بما فيها الدول الخليجية التي يعتقد أنها غنية، والتي لم تعد في مأمن من التدخل العسكري الأمريكي المباشر وأخص بالذكر العربية السعودية، فالنفط مثلما هو نعمة بالنسبة لهذه الدول فهو نقمة عليها من خلال تعرضها لخطر الحرب.

أمام هذه التّحديات أصبحت منظمة الأوبك بالنسبة للكثير من المتتبعين وكأنها تلفظ أخر أنفاسها، غير أن هذه المشاكل والتحديات قد تكون من جهة أخرى حافزا لبعض الدول النفطية في المحاولة للخروج من الهيمنة الأمريكية والعمل على أن تكون لمنظمة الأوبك كلمتها في السوق الدولية للنفط من جديد، بل إن تلك الظروف والمعطيات نفسها تفرض على الدول المصدرة للنفط التمسك بهذه المنظمة من خلال إعادة تنظيم نفسها والتحرك ككتلة واحدة لمواجهة تلك التحديات خاصة ونحن في عصر العولمة عصر التكتلات والتجمعات الدولية السياسية منها والاقتصادية، وحتى يتم ذلك وحتى تتمكن منظمة الأوبك من استعادة مكانتها في السوق النفطية الدولية والوصول إلى عودة استقرار هذه السوق، يجب عليها أولا العمل على حل مشاكلها الداخلية والتعاون بين البلدان المصدرة للنفط سواءً كانت أعضاء في الأوبك أم غير أعضاء دون إهمال الدول النامية غير النفطية، وأخيرا الحوار بين مصدري ومستوردي النفط وخاصة في ظل مستقبل سيزداد فيه الطلب على النفط نتيجة لتزايد النمو الديموغرافي والاقتصادي العالميين، مما سيسمح بإعطاء هامش تحرك أكبر لمنظمة الأوبك في المستقبل، على الرغم من زيادة الاهتمام بمصادر الطاقة الأخرى.